المحاضرة العاشرة: المنهج التاريخي

يهتم التاريخ بدراسة ماضي الإنسانية وما خلفه من حضارات بالاستناد إلى الآثار والوثائق، ويتكون من الأحداث الزمنية المتعاقبة ويستند على الزمن بأبعاده الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل، فالأمس يمثل التاريخ بالنسبة لليوم واليوم يمثل التاريخ بالنسبة للغد، فمن الضروري معرفة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، فالمنهج التاريخي هو الأسلوب العلمي الذي يتبعه الباحثون لدراسة الأحداث والظواهر التي وقعت في الماضي، إنه بمثابة آلة الزمن التي تنقلنا إلى عوالم سابقة، لنستكشف المجتمعات والحضارات التي سبقتنا، ونفهم كيف تشكلت الحضارة الإنسانية على مر العصور.

أولا:تعريف المنهج التاريخي

عرَّف ابن خلدون المنهج التاريخي على أنه: أخبار السابقين والدول والأيام، وفي محتواه التحقيق، والتعليل، والتعرف على الكيفيات والمسببات التي ترتبط بالوقائع.
يُعرف المنهج التاريخي في البحث العلمي على أنه: "الطريقة أو الأسلوب المستخدم في بلوغ المعارف والحقائق، وذلك عن طريق مُطالعة المعلومات أو البيانات التي دُوِّنت في الفترات الماضية، وتنقيحها ونقدها بحياد وبموضوعية؛ للتأكد من جودتها وصحتها، ثم إعادة بلورتها للتوصل إلى النتائج المقبولة، والمُدعمة بالقرائن والبراهين".
والمنهج التاريخي هو منهج يصف ويسجل ما مضى من أحداث ووقائع ويحللها ويفسرها على أسس علمية، وهو الطريقة العلمية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بالمستقبل، حيث يقوم بتتبع الظاهرة أو المشكلة محل الدراسة منذ نشأتها وتحديد مراحل تطورها والعوامل التي تأثرت بها واستخلاص النتائج المرتبطة بها.

وهو المنهج الذي يعالج البحوث التاريخية ويسجل الأحداث والوقائع التي جرت بالماضي وتحليلها وربطها بالأحداث الحالية لنجد منها التفسير لحياتنا الحالية والمستقبلية.
يتميز المنهج التاريخي بأن الباحث يعتمد على بيانات ومعلومات ترتبط بوقائع وظروف ماضية خارجة من نطاق معايشته لها، يهتم بدراسة الوثائق والمستندات التاريخية والآثار والمعالم والشهود، ويقوم بتحليلها ونقدها والتأكد من دقتها.

يعتبر المنهج التاريخي كأحد أبرز ثلاثة مناهج علمية، وفقًا للتصنيف الأكثر شيوعًا، ويشاركه في ذلك كل من المنهج الوصفي، والمنهج التجريبي، غير أن ذلك لا ينفي وجود كثير من التصنيفات الأخرى، كما أن لكل منهج فروعًا أخرى؛ فنجد على سبيل المثال المنهج الوصفي ينبثق منه المنهج المسحي، والمنهجي الارتباطي، ومنهج دراسات التطور والنمو،

وبالمثل نجد أن المنهج المسحي يُدرج أسفله تصنيفات أخرى مثل: منهج تحليل المحتوى (المضمون)، ومنهج المسح المدرسي، ومنهج الرأي العام، ومنهج تحليل العمل (الوظائف)، ومنهج مسوح الرأي العام، ومنهج التحليل الوثائق.

ومما سبق يتضح أن الركون أو الاستناد نحو استخدام منهج علمي واحد أمر يصعب تحقيقه على أرض الواقع، لذا نجد أن استخدام المنهج التاريخي في البحث العلمي لا بد أن يكون بالتزامن مع مناهج علمية أخرى، مثل المنهج الوصفي، أو المنهج الاستنباطي، أو الاستقرائي.. الخ، والغرض أو الغاية من ذلك هو توصل الباحث لأفضل نتائج ممكنة، وتلاشي أي سلبيات بتلك المناهج.

ثانيا: أهمية المنهج التاريخي: يقدم المنهج التاريخي كمنهج انسيابي إضافات كبيرة في كل الحقول البحثية العلمية منها والإنسانية نظرا لأنه يرسخ التطور أو التغير الزمني للظاهرة الإنسانية بكل أشكالها أو الظاهرة الطبيعية بكل أنواعها:

- يساعد على فهم الحاضر: يساعدنا على فهم أصول المشكلات التي تواجهنا في الحاضر، وبالتالي إيجاد حلول لها.
- تقدير التراث: يمكّننا من تقدير التراث الإنساني وتراث الأمم، والحفاظ عليه للأجيال القادمة.
- تطوير المعرفة: يساهم في تطوير المعرفة الإنسانية في مختلف المجالات.
- تنمية التفكير النقدي: يشجع على التفكير النقدي وتحليل الأحداث والأدلة بشكل موضوعي.

ثالثا: مصادر المنهج التاريخي

أ- المصادر الأولية:

تضم الآثار والوثائق، فالآثار هي بقايا أحداث وقعت في حقبة تاريخية ماضية، أمّا الوثائق فهي سجلات لوقائع ماضية قد تكون مكتوبة أو مصورة أو شفهية. يشمل السجل الكتابي المخطوطات والرسائل، ويضم السجل المصور الفنون المختلفة من رسوم وفيديوهات وصور، أما السجل الشفوي فيعني الروايات والشهادات، ويستعين رجل القانون عند دراسته لظاهرة معينة وفق المنهج التاريخي بالوثائق الرسمية كالتشريعات القديمة المنشورة في الجرائد الرسمية والأحكام القضائية، ومحاضر اجتماعات الهيئات الرسمية والمؤسسات الدستورية والسياسية.

ب- المصادر الثانوية:

هي مصادر غير مباشرة للمعلومات وتشمل كلّ ما نقل أو كتب من المصادر الأولية، مثل الكتب والمؤلفات التي كتبت حول نص قانوني قديم مثلا، والمقالات المنشورة في المجلات والدوريات في فترة زمنية معينة.

رابعا: نقد المادة العلمية:

-بعد جمع المادة العلمية من المصادر(الأولية والأساسية) يتطلب فحصه بدقة ونقدها لكي يتم تحديد مدى صدقها.

-وتزداد الحاجة إلى نقد المادة العلمية في حالة حدوثها في فترة زمنية بعيدة وبين تسجيلها، بالإضافة إلى احتمال التحيز في التسجيل .

-كما ينبغي أن تخضع جميع المصادر الخاصة بجمع البيانات للتحليل العلمي لتحديد مدى أصالتها ودقتها .

-ولكي يقوم الباحث التاريخي بإعطاء وصف دقيق للأحداث التاريخية فعلية أن يقوم بإخضاعها لنوعين من النقد هما:

- **النقد الخارجي:**

وهنا يتطلب من الباحث التأكد من موثوقية المصدر أي التأكد من صدق الوثيقة من حيث انتسابها إلى صاحبها والى العصر الذي تنسب إليه، أي يتطلب آمرين مهمين هما التحق من صدق الوثيقة والثاني التحقق من مصدر الوثيقة وكما يلي:

أ - صدق الوثيقة (نقد الوثيقة)

وهو التأكد من الوثائق الصحيحة والوثائق المزيفة، فعندما يحصل على الوثيقة الأصلية من صاحبها فيجب عليه إن ينقلها دون حذف أو إضافة، وإذا كانت محرفة في بعض أجزائها، أو أضيفت لها بعض الأجزاء، أو يكون قد تم تزييفها عن قصد،(كان بإمكان بعض الأفراد من صانعي الأدلة التاريخية تزييف الوثائق) كما أن هناك بعض الأخطاء غير المقصودة التي قد تنتج من أعادة نسخ الوثائق مرة أخرى وتحدث نتيجة نسيان الناسخ بعض الألفاظ أو تشتت انتباهه أثناء عملية النسخ أو وقوعه في الأخطاء الإملائية .

ويمكن للباحث أن يصحح الأخطاء المتعلقة بالتحريف في النص عن طريق معرفة الأخطاء التي يقع فيها المرء عادة أثناء النسخ مثل تكرار الكلمات أو المقاطع، وفي حالة حصول الباحث على أكثر من نسخة من الوثيقة فعلية مراعاة ما يلي:

1- عدم التسرع في الاعتماد على أول وثيقة يجدها، بل يجب عليه التأكد من صدقها وصحتها.

2- يجب مراجعة جميع النسخ للتعرف على ما يرجع منها إلى أصل واحد فالنسخ التي ترجع إلى أصل واحد تعتبر بمثابة نسخة واحدة.

3- في حالة وجود نسختين احدهما أقدم من الأخرى فلا يجب التسرع في اختيار الأقدم على أنها الأوضح، فقد تكون النسخة الحديثة مأخوذة من وثيقة أصلية بينما النسخة القديمة مأخوذة من نسخة فرعية.

ب- مصدر الوثيقة (نقد المصدر)

-يجب على الباحث التأكد من مصدر الوثيقة،فعليه أن يتحقق من شخصية صاحب الوثيقة والمكان والزمان اللذين كتبت فيهما.

-فقد توقع وثيقة باسم شخص ما غير كاتبها الأصلي بغرض التمويه،وقد تكون هناك وثيقة على درجة من الأهمية فتنسب إلى شخص ما لتمجيدها، أو العكس قد تكون الوثيقة قليلة القيمة فتنسب إلى شخصية عظيمة لترتفع قيمتها.

-كذلك يجب الاهتمام بالتعرف على المكان والزمان اللذين كتبت فيهما الوثيقة وذلك عن طريق تحليل الخط الذي كتبت به الوثيقة نظرا لاختلاف الخط العربي باختلاف العصور، وأيضا تحليل اللغة التي استخدمت في الوثيقة حيث نجد أن بعض الصور اللغوية والعبارات تميز عصر عن أخر، ولكي يتحقق الباحث من صحة الوثيقة ومصدرها يمكن إتباع ما يلي:

- ✓ التعرف على شخصية ومركز صاحب الوثيقة.
- ✓ التعرف على الإمكانيات التي استخدمها صاحب الوثيقة في ملاحظة الأحداث ومدى دقتها.
- ✓ التعرف على الفترة الزمنية بين وقوع الحدث وتسجيله، وعما إذا تم تسجيل الحدث في حينه أم بعد انقضاء فترة طويلة.
- ✓ تحديد ما إذا كان صاحب الوثيقة قد كتبها من الذاكرة دون الرجوع إلى احد أو بعد الرجوع إلى أشخاص آخرين مشهود لهم بالكفاءة.
- ✓ التعرف على العلاقة بين الوثيقة وغيرها من الوثائق التي تتناول نفس الموضوع.

❖ **النقد الداخلي:**

وهي عملية تأتي بعد النقد الخارجي ويتم فيها نقد طبيعة المصدر هل هو جدير بالثقة أم لا، ومن ثم يجب أن يشمل النقد الداخلي على أمور الاتساق والدقة، ويجب على الباحث أن يحدد ما إذا كانت ملاحظة أو حدث ما قابل للتصديق أم لا، وما هو سياق ومنظور التسجيل.

أن الباحث التاريخي عليه أن يطبق قواعد معينة في عملية النقد الداخلي لوثيقة ما، ومن هذه القواعد هي:

- قاعدة السياق، التي تؤكد على أن الكلمة يجب فهمها بالنسبة إلى الكلمات التي تسبقها أو تليها.
- والقاعدة الثانية هي أن يسال الباحث عن المصدر وعلاقته بحدث أو جماعة ما، وكيف قام المصدر بجمع المعلومات.

- القاعدة الأخيرة والثالثة هي قاعدة الحذف، والتي تعتبر أن معظم المصادر التاريخية سواء كانت وثائق رسمية أو يوميات أو تفسيرات من الصحف أو اتفاقيات رسمية ليست تفسيرات لمشاهد كاملة .